

Distr.: General
2 November 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البنود ١٠، ٢٠، ٢٤، ٣١، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٤٥، ٤٦، ٥٠،
٥٢، ٥٤، ٥٦، ٥٩، ٦٠، ٦٤، ٧٠، ٧٣، ٧٦، ٨٤، ٨٥،
٩٨، ١٠٩، ١١٣، ١٥٥، ١٦٤، ١٧٧ من جدول الأعمال
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها
الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة
الاقتصادية الخاصة
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي
إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه
السياسي والاقتصادي
بيت لحم ٢٠٠٠
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
الحالة في البوسنة والهرسك
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين
أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية
المستدامة فيها
تقرير المحكمة الدولية لحاكمة الأشخاص المسؤولين عن
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في
إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية
بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري على الجماهيرية العربية
الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة الولايات
المتحدة في نيسان/أبريل ١٩٨٦
آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها
مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد
أعضائه والمسائل ذات الصلة
إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات
مسألة قبرص
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة
الشرق الأوسط
نزع السلاح العام الكامل: خطر الانتشار النووي في
الشرق الأوسط
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في
الشرق الأدنى
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية
التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان
العرب في الأراضي المحتلة
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية
المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري
المحتل على مواردهم الطبيعية
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل
المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية
حق الشعوب في تقرير المصير
حالة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف المعقودة في عام
١٩٤٩ بشأن حماية ضحايا الصراعات المسلحة
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي
التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة
الحظر الشامل للتجارب النووية

رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف، بصفتي رئيس المجموعة الإسلامية في الأمم المتحدة، أن أحيل طي هذا، نص
البيان الختامي للاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر
الإسلامي، المعقود بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (انظر
المرفق)*.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من
وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٠، ٢٠، ٢٤، ٣١، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٤٥، ٤٦، ٥٠،
٥٢، ٥٤، ٥٦، ٥٩، ٦٠، ٦٤، ٧٠، ٧٣، ٧٦، ٨٤، ٨٥، ٩٨، ١٠٩، ١١٣، ١٥٥،
١٦٤، ١٧٧ من جدول الأعمال.

(توقيع) حاسمي آغام

السفير

الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة

رئيس المجموعة الإسلامية

* يعمم المرفق باللغات المقدم بها فقط.

مرفق الرسالة المؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والعربية والفرنسية]

البيان الختامي للاجتماع التنسيق السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة
المؤتمر الإسلامي (مقر الأمم المتحدة - نيويورك) ٢٠ جمادي الآخرة ١٤٢١ هـ - الموافق
١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ م

- ١ - عقد الاجتماع التنسيق السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر
الإسلامي يوم الاثنين ٢٠ جمادي الآخرة ١٤٢١ هـ الموافق لـ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بمقر
الأمم المتحدة في نيويورك برئاسة معالي السيد حامد البار وزير خارجية ماليزيا، رئيس
الدورة السابعة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.
- ٢ - حضر الاجتماع كل من سعادة السيد إبراهيم فال ممثل الأمين العام للأمم المتحدة،
وسعادة السفير حسين حسونة ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية.
- ٣ - أخذ الاجتماع ببالغ التقدير، علما بالتقارير المقدمة من الأمين العام بشأن البنود
المدرجة في جدول الأعمال.

قضية فلسطين والقدس الشريف والتراع العربي الإسرائيلي:

- ٤ - صادق الاجتماع على التقرير الصادر عن اجتماع اللجنة السداسية الخاصة
بفلسطين (المرفق رقم ١) الذي عقد بتاريخ ١٤ جمادي الآخرة ١٤٢١ هـ الموافق لـ ١٢
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ م. وصادق على إعلان بشأن القدس الشريف (المرفق رقم ١٠).
- ٥ - أكد الاجتماع التوصيات الصادرة عن الدورة الثامنة عشرة للجنة القدس التي
عقدت تحت رئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمدينة أغادير المغربية في ٢٨ آب/
أغسطس ٢٠٠٠، مؤكدا من جديد دعمه لموقف دولة فلسطين الذي يستند على التمسك
بالسيادة على القدس الشريف بما فيها الحرم القدسي الشريف وجميع الأماكن المقدسة
المسيحية والإسلامية التي تشكل جزءا من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه
١٩٦٧، وأكد مجددا أن القدس الشريف هي عاصمة دولة فلسطين المستقلة، وأكد كذلك
رفض أية محاولة لانتقاص السيادة الفلسطينية على القدس الشريف.
- ٦ - أكد الاجتماع كذلك ضرورة إبطال جميع الإجراءات والممارسات الاستيطانية
الاحتلالية في القدس وفي باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة انسجاما مع قرارات الشرعية
الدولية والمواثيق والأعراف الدولية التي تعتبر كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية

والاستيطانية الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والديمقراطي والعمراني والتراثي والحضاري لهذه المدينة المقدسة باطلة ومخالفة لقرارات الشرعية الدولية والمواثيق والأعراف الدولية ومنافية للاتفاقات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي **وطالب** مجلس الأمن بإحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في القدس والأراضي العربية المحتلة طبقاً للقرار رقم ٤٤٦.

٧ - **دعا** جميع دول العالم بما فيها راعيا عملية السلام، والاتحاد الأوروبي والصين واليابان ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز ومنظمة الأمم المتحدة، للعمل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بقضية فلسطين والقدس الشريف.

٨ - **طالب** جميع دول العالم بالالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي يدعو إلى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس، و**دعا** إلى تجنب التعامل مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعاملًا يمكن أن يفسر بأنه اعتراف ضمني بالأمر الواقع الذي فرضته إسرائيل التي تدعي أن مدينة القدس عاصمتها. وأعرب عن رفضه التوصية الصادرة عن مجلس النواب الأمريكي والتصريحات الأمريكية القاضية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها.

٩ - **دعا** الاجتماع أيضا دول العالم إلى الاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف فور إعلانها على الأرض الفلسطينية وتقديم كل أشكال الدعم لها لتجسيد سيادتها على الأرض الفلسطينية في حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧ وفقا لقرارات الشرعية الدولية، و**ناشد** دول العالم دعم فلسطين لنيل العضوية الكاملة في هيئة الأمم المتحدة.

١٠ - **أكد** الاجتماع دعمه لعملية السلام في الشرق الأوسط وفق الأسس التي انطلقت منها في مؤتمر مدريد للسلام طبقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وخاصة قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام التي تدعو إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس الشريف وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وكذلك الانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ ومن الأراضي اللبنانية المحتلة إلى الحدود المعترف بها دوليا. و**دعا** إلى التنفيذ الدقيق والصادق لكل الاتفاقيات الموقعة في هذا الإطار بين الأطراف المعنية.

١١ - **دعا** الاجتماع إلى مشاركة أكثر فعالية للأمم المتحدة في إنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط، و**أكد** استمرار المسؤولية الثابتة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين حتى يتم التوصل إلى حل عادل وشامل لكل جوانبها.

١٢ - دعا كذلك إلى العمل لدى الأمم المتحدة وجميع المؤسسات والمحافل الدولية لحمل إسرائيل على إطلاق سراح المعتقلين وإعادة المبعدين وإنهاء أسلوب العقوبات الجماعية ووقف عمليات مصادرة الأراضي والممتلكات وهدم المنازل والكف عن القيام بأية أعمال تهدد الحياة والبيئة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشريف.

١٣ - أكد المسؤولية المستمرة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تأدية مهامها تجاه أبناء الشعب الفلسطيني في كل الأماكن التي يقيمون فيها بموجب قرار الجمعية العامة ذي الصلة، ودعا الدول الأعضاء إلى أن تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة بأن تقوم لجنة التوفيق بالتعاون مع وكالة الإغاثة والدول المعنية بحصر شامل للاجئين الفلسطينيين وأملاكهم ووضع تصور شامل لحل مشاكلهم على أساس حقهم في العودة إلى وطنهم فلسطين طبقا للقرار الدولي رقم ١٩٤ (١١١) ١٩٤٨. ودعا جميع الدول إلى تقديم المزيد من الدعم لتغطية ميزانية الوكالة لتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها المقررة.

١٤ - طالب المجتمع الدولي باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لإلزام إسرائيل بإطلاق سراح جميع الأسرى والمخطوفين اللبنانيين المعتقلين كرهائن في سجونها خلافا لأحكام القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، وحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على الضغط على حكومة إسرائيل لتمكين مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الأخرى من زيارة المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية بصورة دورية منتظمة وتقديم تقارير عن أوضاعهم وتوفير الرعاية الصحية والإنسانية لهم.

١٥ - أكد الاجتماع الحرص على استقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيه ضمن حدوده المعترف بها دوليا، وأيد موقف الحكومة اللبنانية في إصرارها على ضرورة التأكد من الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية كافة بما فيها مزارع شبعا، وبسط السيادة اللبنانية عليها.

١٦ - أدان الاجتماع سياسة إسرائيل لرفضها الامتثال لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١م، ولقيامها بفرض ولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل وما تنتهجه من سياسات الضم وإقامة المستوطنات ومصادرة الأراضي وتحويل مصادر المياه وفرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين السوريين، مؤكدا أن جميع هذه التدابير باطلة وملغاة وتشكل انتهاكا لمبادئ القانون الدولي بشأن الاحتلال والحرب وخصوصا اتفاقية جنيف الرابعة لعام

١٩٤٩، وطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى خطوط الرابع من حزيران/يونيه سنة ١٩٦٧.

١٧ - طالب المجتمع الدولي ومجلس الأمن بإلزام إسرائيل بالانصياع لقرارات الأمم المتحدة خاصة قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ لعام ١٩٨١، ومطالبتها بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتنفيذ قرارات الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الداعية إلى إخضاع جميع المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة، وطالب إسرائيل بإعلان نبد التسليح النووي وتقديم بيان كامل عن قدراتها ومخزونها من الأسلحة والمواد النووية إلى كل من مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبار ذلك خطوة لا بد منها من أجل إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ومن أجل إقامة السلام الشامل والعدل في المنطقة.

البوسنة والهرسك وكوسوفو:

١٨ - صادق الاجتماع على التقرير المقدم من فريق الاتصال المعني بشؤون البوسنة والهرسك وكوسوفو، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي والذي عقد اجتماعه بتاريخ ١٤ جمادي الآخرة ١٤٢١ هـ الموافق لـ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ م (المرفق رقم ٢).

١٩ - أكد الاجتماع مواقف منظمة المؤتمر الإسلامي الثابتة تجاه قضايا البوسنة والهرسك وكوسوفو والداعية إلى المحافظة على وحدة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها وسيادتها داخل حدودها المعترف بها دولياً وبقيائها دولة ديمقراطية متعددة الأعراق والطوائف، وكذلك عودة كل اللاجئين والنازحين إلى ديارهم ومساعدة أبناء إقليم كوسوفو في تقرير المصير وصيانة التراث الثقافي والهوية الإسلامية لمسلمي كوسوفو.

٢٠ - شدد الاجتماع على ضرورة التعجيل بتنفيذ اتفاقية دايتون للسلام، وكذلك تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٢٤٤ (١٩٩٩)، تنفيذا كاملاً ومحايداً.

٢١ - أكد أهمية دور المحكمة الدولية في تحقيق السلام وطالبها بالإسراع في عمليات تفصي الحقائق ومحاكمة مجرمي الحرب ومقتربي جرائم التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في البوسنة والهرسك وكوسوفو.

٢٢ - دعا الاجتماع فريق تعبئة المساعدات للبوسنة والهرسك إلى استئناف اجتماعاته كي يوفر المزيد من المساعدات من الدول الأعضاء وسائر المنظمات الطوعية لدعم برامج التنمية

في البوسنة والهرسك وكوسوفو، وفق الأولويات المطروحة. كما دعا جميع الدول والمؤسسات المانحة والمتبرعة إلى الوفاء بالتزاماتها في مجال تقديم الأموال اللازمة لهذه الغاية.

جامو وكشمير:

٢٣ - صادق الاجتماع على تقرير فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بجامو وكشمير والذي عقد اجتماعه بتاريخ ١٥ جمادي الآخرة ١٤٢١ هـ الموافق لـ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ م. (المرفق رقم ٣).

٢٤ - دعا مجلس الأمن إلى تنفيذ قراراته الخاصة بجامو وكشمير تمكيناً للشعب الكشميري من تقرير مصيره من خلال استفتاء حر ومحايّد تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة.

٢٥ - حث الحكومة الهندية على إجراء مفاوضات هادفة مع الحكومة الباكستانية بشأن النزاع في جامو وكشمير، في إطار قرارات مجلس الأمن واتفاقية سيملا، كما حث الهند على القبول بتوجه بعثة من منظمة المؤتمر الإسلامي إلى جامو وكشمير لتقصي الحقائق، والسماح للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان بالاطلاع على حالة حقوق الإنسان في كشمير.

٢٦ - كلف الأمين العام بمتابعة قضية إرسال بعثة تقصي الحقائق إلى جامو وكشمير وبتعيين ممثل له بشأن جامو وكشمير.

٢٧ - أعرب عن تأييده للمبادرة التي اتخذتها جمهورية باكستان الإسلامية الخاصة باستئناف المفاوضات مع الهند بغية الوصول إلى حل لجميع الخلافات، وخاصة قضية جامو وكشمير التي تمثل جوهر الصراع بين البلدين. ورحب بالنداء الصادر عن (APHC) لإجراء محادثات ثلاثية وصولاً إلى حل سلمي لقضية جامو وكشمير وفقاً لقرارات مجلس الأمن.

٢٨ - شجب القيود التي فرضتها الهند على حق زعماء APHC، الممثلون الحقيقيون للشعب الكشميري، المعترف به دولياً في حرية التنقل.

٢٩ - ناشد جميع الدول الأعضاء والمؤسسات المتخصصة الاستمرار في تقديم الدعم المادي والمعنوي والمساعدات الإنسانية والإغاثات إلى شعب كشمير المناضل في سبيل التحرر وتقرير المصير.

٣٠ - دعا الهند وباكستان إلى عدم التصعيد على خط الرقابة الفاصل بينهما في كشمير وممارسة ضبط النفس إزاء الحوادث المتفرقة، وعدم تهديد بعضهما باستخدام السلاح، وخاصة النووي منه.

- ٣١ - اعتمد الاجتماع إعلانا خاصا بشأن جامو وكشمير (المرفق رقم ٤).
- ٣٢ - أخذ الاجتماع علما بالذاكرة التي تقدم بها الممثلون الحقيقيون لشعب جامو وكشمير (المرفق رقم ٥).

أفغانستان:

٣٣ - صادق الاجتماع على تقرير اللجنة الخاصة بأفغانستان التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والتي عقدت اجتماعها بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١٤٢١هـ الموافق لـ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠م (المرفق رقم ٦).

٣٤ - أعرب الاجتماع عن ترحيبه بمبادرة فخامة الرئيس سيد محمد خاتمي، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية رئيس القمة الإسلامية الثامنة في هذا الشأن، مناشدا الأطراف الأفغانية التجاوب الكامل مع هذه المبادرة حتى يتحقق السلام والاستقرار في أفغانستان. وحث الفصائل الأفغانية على مواصلة ضبط النفس وعدم اللجوء إلى العمليات العسكرية كي تأخذ الجهود السلمية فرصتها وتؤدي ثمارها على شكل حل يرضيه الشعب الأفغاني بكل أعراقه وطوائفه، ويحفظ لأفغانستان سيادتها الوطنية ووحدة أراضيها.

٣٥ - دعا حركة طالبان وتحالف الشمال إلى تنفيذ ما اتفقا عليه أثناء الجولة الثانية من المحادثات التي عقدت في مقر الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة خلال مايو ٢٠٠٠ بشأن تبادل الأسرى. وناشد الدول المعنية من داخل المنطقة وخارجها، دعم العملية السلمية في أفغانستان والكف عن كل ما من شأنه تشجيع استمرار الصراع في هذا البلد، مؤكدا عزم منظمة المؤتمر الإسلامي على مواصلة بذل مساعيها من أجل إحلال السلام في أفغانستان بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة.

٣٦ - حث الاجتماع المجموعة الدولية على تقديم المزيد من المساعدات للشعب الأفغاني الذي يواجه ويلات الحروب وموجة الجفاف التي ضربت البلاد مؤخرا. كما دعا المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدات للاجئين الأفغان وتأمين عودتهم إلى أوطانهم، وإعادة توطينهم وتأهيلهم كي يساهموا في إعادة بناء بلادهم. وناشد دول العالم تقديم مساعدات فنية للقطاع الزراعي في أفغانستان بغية إنعاشه، وجعل المزارعين الأفغان يكفون عن زراعة المخدرات ويستبدلون بها مزروعات مفيدة. وطالب بمتابعة جريمة اغتيال الدبلوماسيين الإيرانيين في مزار شريف وتقديم الجناة إلى المحاكمة. كما أخذ علما بالتقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المكلف بتنسيق القضايا الإنسانية الخاصة بالوضع الإنساني في أفغانستان.

الوضع في الصومال:

٣٧ - رحب الاجتماع بنتائج مؤتمر المصالحة الصومالية الذي انعقد في جيبوتي وأسفر عن تشكيل برلمان انتقالي وانتخاب رئيس للدولة، وعبر عن أمله في أن تتمكن القيادة الجديدة من تطبيق سياسات تفضي إلى تثبيت المصالحة الوطنية وإعادة الأمن والحياة الطبيعية في الصومال. وطلب من جميع الدول الأعضاء تقديم الدعم السياسي والمالي للحكومة الصومالية الجديدة والإسهام في مشروعات وبرامج إعادة بناء وإعمار الصومال.

إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن:

٣٨ - صادق الاجتماع على تقرير فريق العمل مفتوح العضوية التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بهذا الشأن والذي عقد اجتماعه بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ الموافق لـ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ م (المرفق رقم ٧).

٣٩ - جدد الاجتماع تأكيد موقف المجموعة الإسلامية الداعم لمبدأ إصلاح الأمم المتحدة بما في ذلك توسيع عضوية مجلس الأمن وفق قرارات الجمعية العامة، ومراعاة التوزيع الجغرافي العادل ومساواة الدول في السيادة، داعياً إلى قيام إصلاح شامل لمجلس الأمن في جميع أوجهه بحيث يصبح أكثر ديمقراطية وتمثيلاً وشفافية ومسؤولية.

٤٠ - كلف الاجتماع فريق العمل مفتوح العضوية بمواصلة اجتماعاته بشأن الوسائل والخطط العملية التي ينبغي أن تتبعها الدول الأعضاء بغية المساهمة في عملية إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن، وأصدر الاجتماع إعلاناً بهذا الشأن (المرفق رقم ٨).

عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان:

٤١ - أكد الاجتماع إدانته للعدوان الأرميني المستمر على جمهورية أذربيجان معتبراً إياه انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي يخل بالحقوق الثابتة لجمهورية أذربيجان في سيادتها الوطنية ووحدة أراضيها. وطالب بالانسحاب الكامل لقوى الاحتلال من جميع الأراضي الأذربيجية المحتلة طبقاً لقرارات مجلس الأمن رقم ٨٢٢ و ٨٥٣ و ٨٧٤ و ٨٨٤ (١٩٩٣). ودعا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى تنفيذ قراراتها الصادرة عن قمتي بودابست (١٩٩٤) ولشبونة (١٩٩٦) وتطبيق المبادئ الواردة ضمنها، مما يسهم في حل النزاع بالطرق السلمية.

الآثار المترتبة على العدوان العراقي على دولة الكويت:

٤٢ - حث الاجتماع الحكومة العراقية على التعاون مع القرارات الدولية والإسلامية التي تدعو إلى احترام سيادة دولة الكويت وسلامة أراضيها وحدودها الإقليمية وعدم تهديد أمن دول الجوار واحترام سيادتها.

٤٣ - دعا الحكومة العراقية إلى التعاون الجاد مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في موضوع إطلاق سراح جميع الأسرى والمحتجزين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى وإعادة الممتلكات الكويتية.

٤٤ - أكد تعاطفه مع الشعب العراقي جراء المحنة الإنسانية القاسية التي يتعرض لها بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه والانتهاكات المتكررة التي يتعرض لها بشكل شبه يومي.

٤٥ - جدد الاجتماع ترحيبه بقرار مجلس الأمن القاضي بزيادة المبالغ المخصصة لإصلاح المنشآت النفطية العراقية، ودعا جميع الدول الأعضاء إلى تكثيف الجهود لمساعدة الشعب العراقي وإزالة العقبات التي تعيق وصول المواد التي يحتاج إليها، وعدم تسييس برامج العمل الإنساني الخاص بالعراق.

المطالبة برفع الحظر نهائياً عن الجماهيرية الليبية:

٤٦ - طلب الاجتماع من مجلس الأمن الرفع النهائي والكامل للعقوبات المفروضة على الجماهيرية الليبية باعتبار أنها وفّت بكل الشروط التي وضعها المجلس. وطالب بتوفير الضمانات والظروف الملائمة لإجراء محاكمة عادلة للمشتبه فيهما، وحث جميع الأطراف على الالتزام بما سيصدر من المحكمة. كما أكد حق الجماهيرية في أن تعوض عن الأضرار التي لحقت بها نتيجة فرض العقوبات عليها.

الهجوم الأمريكي على مصنع الشفاء للأدوية في الخرطوم:

٤٧ - أكد الاجتماع دعمه الكامل لحكومة جمهورية السودان في مواجهة المخططات المعادية التي تستهدف أمنها وسيادتها ووحدتها الوطنية، وجدد تأييده لطلبها العادل بتكوين لجنة تحقيق دولية تحت إشراف مجلس الأمن للتحري في مزاعم الإدارة الأمريكية. وطلب من الحكومة الأمريكية الاستجابة لمطلب جمهورية السودان العادل الداعي إلى تكوين لجنة تحقيق في هذا الشأن.

الوضع في سيراليون:

٤٨ - صادق الاجتماع على تقرير فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن سيراليون والذي عقد اجتماعه بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ الموافق لـ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ م (المرفق رقم ٩).

٤٩ - أدان الاجتماع نقض الجبهة الثورية المتحدة لالتزاماتها التي وقعت عليها في اتفاق المصالحة الوطنية في لومي، وإثارتها للفوضى والعنف في البلاد واستهداف قوات الأمم المتحدة، وأكد موقفه الداعم للحكومة الرئيس أحمد تيجان كاباح.

٥٠ - كلف فريق الاتصال بشأن سيراليون والأمانة العامة اتخاذ خطوات عملية تؤكد وقوف الأمة الإسلامية إلى جانب شعب سيراليون وتحديد المجالات المختلفة التي يمكن أن تساهم فيها الدول الأعضاء من أجل إعادة البناء والاستقرار في البلاد.

الوضع في قبرص:

٥١ - أعرب الاجتماع عن تأييده الكامل للقضية العادلة للشعب التركي المسلم في قبرص، وأكد من جديد قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي وإعلانها الصادرة بشأن قبرص، ودعا إلى تسوية عادلة متفاوض بشأنها وتحترم التطلعات المشروعة لهذه الطائفة. كما أكد الأهمية القصوى لاحترام مبدأ المساواة السياسية في البحث عن تسوية متفاوض عليها تكون مرضية للجانبين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني. ولهذا الغرض دعا الاجتماع الجانبين إلى تبادل الاعتراف بالمساواة في الوضع تمهيدا لإيجاد حل دائم للقضية. ولهذا الغرض رحب الاجتماع بالكلمة الافتتاحية التي ألقاها الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ عند بداية الجولة الرابعة من المحادثات غير المباشرة.

دعم ترشيح السودان لعضوية مجلس الأمن:

٥٢ - أعلن الاجتماع دعمه ترشيح جمهورية السودان لشغل المنصب الأفريقي غير الدائم بمجلس الأمن الدولي للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٢، وهو الترشيح الذي اعتمدته المجموعة الأفريقية ووجد تأييد المجموعة العربية بمنظمة الأمم المتحدة. كما أخذ علما بترشيح جمهورية باكستان الإسلامية لشغل المقعد الآسيوي غير الدائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ الذي سيكون موضع انتخاب خلال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

التطورات الجارية في تيمور الغربية:

٥٣ - استمع الاجتماع إلى تقرير بشأن التطورات الأخيرة في تيمور الغربية تقدم به ممثل إندونيسيا، وأكد دعمه لجهود حكومة إندونيسيا الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في تيمور الغربية وسيادتها على كامل ترابها الوطني. وأخذ علما بالجهود التي تبذلها إندونيسيا لتقديم المساعدات الإنسانية الطارئة للاجئين من تيمور الشرقية في غياب الوكالات الإنسانية الدولية. كما وجه نداء إلى المجموعة الدولية لمد لاجئي تيمور الشرقية بالمساعدات التي هم في أمس الحاجة إليها من أجل تخفيف معاناتهم المتزايدة. وصادق الاجتماع على إعلان بشأن تيمور الغربية (المرفق رقم ١١).

العدوان ضد جمهورية غينيا:

٥٤ - أخذ الاجتماع علماً بالمعلومات التي قدمتها الحكومة الغينية بشأن الاعتداء الذي تعرضت له جمهورية غينيا باعتباره يمس استقرار غينيا وسلامة أراضيها ويضر بالجهود التي يبذلها هذا البلد من أجل إحلال السلام وتحقيق المصالحة في شبه الإقليم. كما أدان هذا الاعتداء وأعرب عن تضامنه الكامل مع شعب وحكومة غينيا.

٥٥ - أخذ الاجتماع علماً بالاقترح الذي تفضلت به كل من ماليزيا وجمهورية السنغال لاستضافة الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي خلال سنة ٢٠٠٣ م.

٥٦ - رحب الاجتماع باقتراح مجموعة الدول الإسلامية الثمانية (د-٨) الداعي إلى إنشاء تعاون مثمر مع منظمة المؤتمر الإسلامي.

التنسيق فيما بين الدول الأعضاء:

٥٧ - أشاد الاجتماع بالجهود التي بذلها معالي الدكتور عز الدين العراقي الأمين العام للمنظمة في سبيل توثيق التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في العديد من المحافل الدولية، خاصة في مستوى المجموعة الإسلامية في كل من نيويورك وجنيف، ودعا الدول الأعضاء إلى مواصلة توحيد مواقفها حيال القضايا ذات الاهتمام المشترك والتي تخدم مصالح الأمة الإسلامية.

٥٨ - أشاد الاجتماع بالجهود التي بذلها معالي الدكتور عز الدين العراقي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي منذ توليه مهامه في مطلع سنة ١٩٩٧ م والتي أدت إلى ترشيد تسيير المنظمة والرفع من مستوى أدائها وتوثيق دورها في تعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء بالمنظمة ودعم مكانتها على الساحة الدولية كفاعل أساسي في الدبلوماسية الوقائية وفي جهود استتباب الأمن والسلم الدوليين.

نيويورك: ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ
الموافق لـ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ م

المرفق الأول

تقرير اجتماع اللجنة السادسة الخاصة بفلسطين التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي
المنعقد بتاريخ ١٤ جمادى الثاني ١٤٢١ هـ الموافق ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ م
المقدم إلى الاجتماع التنسيق السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في
منظمة المؤتمر الإسلامي (مقر الأمم المتحدة - نيويورك) في ٢٠ جمادى الأولى
١٤٢١ هـ الموافق ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ م

أولاً:

عقدت اللجنة السادسة الخاصة بفلسطين التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مقر
الأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ ١٤/٦/١٤٢١ هـ الموافق ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ م اجتماعاً
برئاسة معالي الدكتور عز الدين العراقي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ثانياً:

شارك في الاجتماع أصحاب المعالي وزراء خارجية الدول الأعضاء في اللجنة وهي:

- جمهورية باكستان الإسلامية

- جمهورية السنغال

- جمهورية غينيا

- دولة فلسطين

- ماليزيا

ثالثاً:

افتتح الأمين العام الاجتماع بكلمة أكد فيها الموقف الثابت لمنظمة المؤتمر الإسلامي
من قضية المسلمين الأولى، قضية فلسطين والقدس الشريف ودعا إلى تضافر الجهود من أجل
إنقاذ العملية السلمية في الشرق الأوسط وذلك بالعمل على تنفيذ جميع القرارات الدولية وفي
مقدمتها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٩٤ (د - ٣) (١٩٤٨) وجميع
القرارات الخاصة بالقدس الشريف. وأكد الأمين العام أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع
في منطقة الشرق الأوسط وما دامت دون حل فلن يسود السلام العادل والشامل المنطقة.

رابعاً:

ألقى وزير خارجية دولة فلسطين كلمة تضمنت شرحاً مستفيضاً لتطورات عملية
السلام وللموقف الإسرائيلي المتعنت الذي حال دون التوصل إلى اتفاق في قمة كامب ديفيد

الثانية. وأوضح معاليه التباين الشاسع في الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي بشأن قضايا الحل النهائي.

خامسا:

ساهم أعضاء اللجنة بمدخلات أكدوا فيها وقوف دولهم إلى جانب الحق الفلسطيني ودعمهم للموقف الفلسطيني الثابت خلال المفاوضات من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل في المنطقة.

سادسا:

رفعت اللجنة التوصيات التالية إلى الاجتماع التنسيق لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي:

١ - تأكيد مضمون جميع القرارات الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية وعن لجنة القدس وخاصة خلال دورتها الثامنة عشرة ذات الصلة بقضية فلسطين والقدس والتراع العربي الإسرائيلي.

٢ - تأكيد ضرورة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وتأكيد ضرورة تطبيق جميع القرارات الدولية المتعلقة بقضية فلسطين ولا سيما قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بقضية القدس وخاصة القرارات رقم ٢٥٢ (١٩٦٨)، ٢٦٧ (١٩٦٩)، ٤٦٥ (١٩٨٠)، ٤٧٦ (١٩٨٠)، ٤٧٨ (١٩٨٠)، ١٠٧٣ (١٩٩٦)، وقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٣/٥١ لسنة ١٩٩٧ وقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (د - ٣) (١٩٤٨) الخاص بقضية اللاجئين، الذي يعتبر الضمانة الأساسية لاستتباب السلام في المنطقة.

٣ - دعم موقف دولة فلسطين الذي يستند على التمسك بالسيادة على القدس الشريف بما فيها الحرم القدسي الشريف وجميع الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية التي تشكل جزءا من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وتأكيد أن القدس الشريف هي عاصمة دولة فلسطين المستقلة، وتأكيد كذلك رفض أية محاولة لانتقاص السيادة الفلسطينية على القدس الشريف.

٤ - تأكيد إبطال جميع الإجراءات والممارسات الاستيطانية الاحتلالية في القدس وفي باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة انسجاما مع قرارات الشرعية الدولية والمواثيق والأعراف الدولية التي تعتبر كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية والاستيطانية الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والديموغرافي والعمراني

والتراثي والحضاري لهذه المدينة المقدسة باطلة ومخالفة لقرارات الشرعية الدولية والمواثيق والأعراف الدولية ومنافية للاتفاقات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ومطالبة مجلس الأمن بإحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في القدس والأراضي العربية المحتلة طبقا للقرار رقم ٤٤٦.

٥ - دعوة جميع دول العالم بما فيها راعيا عملية السلام، والاتحاد الأوروبي والصين واليابان ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز ومنظمة الأمم المتحدة، للعمل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بقضية فلسطين والقدس الشريف.

٦ - مطالبة جميع دول العالم بالالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي يدعو إلى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس، والدعوة إلى تجنب التعامل مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعاملًا يمكن أن يفسر بأنه اعتراف ضمني بالأمر الواقع الذي فرضته إسرائيل التي تدعي أن مدينة القدس عاصمتها، والإعراب عن رفض التوصية الصادرة عن مجلس النواب الأمريكي والتصريحات الأمريكية القاضية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها.

٧ - دعوة دول العالم إلى الاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف لدى إعلانها على الأرض الفلسطينية وتقديم كل أشكال الدعم لها لتجسيد سيادتها على الأرض الفلسطينية في حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وفقا لقرارات الشرعية الدولية، ومناشدة دول العالم دعم دولة فلسطين لنيل العضوية الكاملة في هيئة الأمم المتحدة.

٨ - تأكيد دعم عملية السلام في الشرق الأوسط وفق الأسس التي انطلقت منها في مؤتمر مدريد للسلام طبقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وخاصة قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام التي تدعو إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس الشريف وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وكذلك الانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ ومن الأراضي اللبنانية المحتلة إلى الحدود المعترف بها دوليا، والدعوة إلى التنفيذ الدقيق والصادق لكل الاتفاقيات الموقعة في هذا الإطار بين الأطراف المعنية.

- ٩ - تأكيد أن إخلال إسرائيل بالمبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام وتراجعها عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار هذه العملية والمماثلة في تنفيذها والتوصل منها، يؤدي إلى تقويض خطير للعملية السلمية.
- ١٠ - مطالبة الدول والمؤسسات والهيئات الدولية بالالتزام بالقرارات الدولية بشأن مدينة القدس لكونها جزءاً من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧، ودعوتها كذلك إلى عدم المشاركة في أي اجتماع أو نشاط يخدم أهداف إسرائيل في تكريس احتلالها وضمها للمدينة المقدسة.
- ١١ - إدانة استمرار إسرائيل في أعمال الحفريات تحت المعالم الأثرية والحضارية والدينية في القدس الشرقية وخاصة تحت المسجد الأقصى المبارك ومسجد قبة الصخرة المشرفة وفتح نفق في القدس الشريف يعرض للخطر المقدسات الإسلامية والمسيحية، ومطالبة المجتمع الدولي ومجلس الأمن بتنفيذ قراراته بشأن حماية وضع القدس بما فيها آلية تنفيذ قراره رقم ١٠٧٣ لعام ١٩٩٦ الخاص بإغلاق النفق واتخاذ الإجراءات اللازمة لقيام مجلس الأمن بمتابعة تنفيذ ما ورد في البيان الختامي الرئاسي الذي أصدره المجلس بتاريخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ بما في ذلك اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة في هذا الشأن وفقاً لميثاق الأمم المتحدة باعتبار أن ما قامت به إسرائيل في القدس يعد خرقاً لعملية السلام في الشرق الأوسط وتهديداً للسلم والأمن الدوليين وعملاً من أعمال العدوان.
- ١٢ - الدعوة إلى العمل على استمرار المساعي لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بشأن عودة النازحين وخاصة القرار رقم ٢٣٧ لعام ١٩٦٧.
- ١٣ - مطالبة الأمم المتحدة بإرسال "بعثة تقص للحقائق" لتحري أوضاع الأراضي الفلسطينية وانتهاك حقوق ملكيتها واستغلالها والحصول على نسخ كاملة من وثائق وخرائط الأراضي التي هي في حوزة الإدارة الإسرائيلية، وبذل المساعي والجهود لتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥٧/٤٣ بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بشأن ريع ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين وهو القرار الذي ينص على أن يتخذ السكرتير العام "الخطوات المناسبة بالتشاور مع لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين لحماية وإدارة الممتلكات والموجودات وحقوق الملكية العربية في إسرائيل" وعلى "أن ينشئ صندوقاً لتلقي إيراداتها بالنيابة عن أصحابها ومطالبة الأمم المتحدة بتعيين قيم دائم على تلك الأملاك يقوم بتقديم

تقريره إلى الأمم المتحدة بصورة دورية عن أوضاع تلك الأملاك، وحمايتها إلى أن يعود أصحابها إليها“.

١٤ - الدعوة إلى مشاركة أكثر فعالية للأمم المتحدة في إنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط، وتأكيد استمرار المسؤولية الثابتة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين حتى يتم التوصل إلى حل عادل وشامل لكل جوانبها، يكفل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ويمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

١٥ - الدعوة إلى العمل لدى الأمم المتحدة وجميع المؤسسات والمحافل لدولية لحمل إسرائيل على إطلاق سراح المعتقلين وإعادة المبعدين وإنهاء أسلوب العقوبات الجماعية ووقف عمليات مصادرة الأراضي والممتلكات وهدم المنازل والكف عن القيام بأية أعمال تهدد الحياة والبيئة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشريف.

١٦ - تأكيد المسؤولية المستمرة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تأدية مهامها تجاه أبناء الشعب الفلسطيني في كل الأماكن التي يقيمون فيها بموجب قرار الجمعية العامة ذي الصلة، ودعوة الدول الأعضاء إلى أن تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة بأن تقوم لجنة التوفيق بالتعاون مع وكالة الإغاثة والدول المعنية بحصر شامل للاجئين الفلسطينيين وأماكنهم ووضع تصور شامل لحل مشاكلهم على أساس حقهم في العودة إلى وطنهم فلسطين طبقاً للقرار الدولي رقم ١٩٤ (د-٣) ١٩٤٨. ودعوة جميع الدول إلى تقديم المزيد من الدعم لتغطية ميزانية الوكالة لتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها المقررة.

١٧ - مطالبة المجتمع الدولي باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لإلزام إسرائيل على إطلاق سراح جميع الأسرى والمخطوفين اللبنانيين المعتقلين كرهائن في سجونها خلافاً لأحكام القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، وحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على الضغط على حكومة إسرائيل لتمكين مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الأخرى من زيارة المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية بصورة دورية منتظمة وتقديم تقارير عن أوضاعهم وتوفير الرعاية الصحية والإنسانية لهم.

- ١٨ - تأكيد الحرص على استقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيه ضمن حدوده المعترف بها دولياً، وتأييد موقف الحكومة اللبنانية في إصرارها على ضرورة التأكد من الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية كافة بما فيها مزارع شبعا، وبسط السيادة اللبنانية عليها.
- ١٩ - إدانة سياسة إسرائيل لرفضها الامتثال لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١ ولقيامها بفرض ولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل وما تنتهجه من سياسات الضم وإقامة المستوطنات ومصادرة الأراضي وتحويل مصادر المياه وفرض الجنسية الاسرائيلية على المواطنين السوريين. وتأكيد أن جميع هذه التدابير باطلة وملغاة وتشكل انتهاكا لمبادئ القانون الدولي بشأن الاحتلال والحرب وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.
- ٢٠ - مطالبة المجتمع الدولي ومجلس الأمن بإلزام إسرائيل بالانصياع لقرارات الأمم المتحدة خاصة قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ لعام ١٩٨١، ومطالبتها بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتنفيذ قرارات الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الداعية إلى إخضاع جميع المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة، ومطالبة إسرائيل بإعلان نبد التسلح النووي وتقديم بيان كامل عن قدراتها ومخزونها من الأسلحة والمواد النووية إلى كل من مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبار ذلك خطوة لا بد منها من أجل إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ومن أجل إقامة السلام الشامل والعادل في المنطقة.
- ٢١ - تكليف الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الاتصالات والتنسيق بشأن قضية فلسطين والتزاع العربي الإسرائيلي بين منظمة المؤتمر الإسلامي وكل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والإعراب عن التقدير لمواقف هذه المؤسسات التضامنية ومساندتها لنضال الشعب الفلسطيني العادل.

المرفق الثاني

تقرير اجتماع فريق الاتصال المعني بالبوسنة والهرسك وكوسوفو التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ الموافق ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والمقدم إلى الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (مقر الأمم المتحدة، نيويورك) ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ م

أولاً:

عقد فريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالبوسنة والهرسك وكوسوفو اجتماعاً في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ١٤ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ، الموافق ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لدراسة الوضع في البوسنة والهرسك وكوسوفو، ومتابعة تنفيذ اتفاقيات السلام الدولية الخاصة بهذا الإقليم.

ثانياً:

ترأس الاجتماع معالي الدكتور حواد ظريف، نائب وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ثالثاً:

حضر الاجتماع معالي الدكتور عز الدين العراقي، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وممثلو الدول الأعضاء في الفريق وهي:

- الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛
- جمهورية باكستان الإسلامية؛
- الجمهورية التركية؛
- ماليزيا؛
- المملكة العربية السعودية؛
- جمهورية مصر العربية؛
- جمهورية السنغال؛
- المملكة المغربية؛
- بالإضافة إلى البوسنة والهرسك.

رابعاً:

بعد الاستماع إلى مداخلات الدول الأعضاء في الموضوع ومناقشة مختلف جوانبه،
اتخذ الفريق التوصيات التالية:

- ١ - تأكيد موقف منظمة المؤتمر الإسلامي الثابت والمتمثل في المحافظة على وحدة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها وسيادتها داخل حدودها المعترف بها دولياً وتأييد بقائها دولة ديمقراطية متعددة الأعراق والطوائف، والمطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٢٤٤ (١٩٩٩) فيما يتعلق بإقليم كوسوفا، وهو القرار الداعي إلى عودة ما تبقى من لاجئين من أبناء الإقليم، وضمان حق شعب كوسوفا في تقرير المصير وصيانة التراث الثقافي والهوية الإسلامية لمسلمي كوسوفا.
- ٢ - تأكيد حرص منظمة المؤتمر الإسلامي على المساهمة الفعلية في تنفيذ اتفاقية دايتون للسلام وكذلك قرار مجلس الأمن رقم ١٢٤٤ (١٩٩٩) الخاص بكوسوفا، والمشاركة في عملية حفظ السلام وإعادة الأمن والاستقرار إلى إقليم كوسوفا تخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً.
- ٣ - تأكيد الدور الهام للمحكمة الدولية في تعزيز السلام ومطالبتها بالإسراع في عمليات تقصي الحقائق ومحاكمة مجرمي الحرب ومقتري جرائم التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في البوسنة والهرسك وكوسوفا.
- ٤ - التنويه بالمشاعر الوطنية لأبناء البوسنة والهرسك وإقليم كوسوفا، الذين عادوا إلى ديارهم فور توقف العمليات العسكرية كي يشاركون في إعادة بناء بلادهم.
- ٥ - الإعراب عن التقدير والعرفان للدول الأعضاء وللأسرة الدولية على المساعدات القيمة المقدمة للاجئين والنازحين من أبناء البوسنة والهرسك وكوسوفا، والدعوة إلى مواصلة هذا العمل الإنساني النبيل.
- ٦ -حث جميع الدول والمؤسسات الطوعية على الوفاء بالتزاماتها في مجال تأمين الأموال اللازمة لإعادة إعمار البوسنة والهرسك وكوسوفا، التي سبق أن تبرعت بها، والإسراع في اتخاذ الإجراءات الضرورية لإكمال المشروعات ذات الأولوية.
- ٧ - تعزيز التعاون بين فريق الاتصال وجميع الجهات المهتمة بقضية البلقان، قصد تحقيق المزيد من التنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك في منطقة البلقان وحشد المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الطوعية.
- ٨ - دعوة فريق تعبئة المساعدات للبوسنة والهرسك لاستئناف اجتماعاته، وذلك لتأمين المزيد من المساعدات من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية واستخدامها في

تنفيذ مشروعات التنمية وتكميلها في البوسنة والهرسك وكوسوفا، وفقا للأولويات المطروحة.

٩ - مناشدة الدول الأعضاء تعزيز هوية مسلمي البوسنة والهرسك وكوسوفا، من خلال مساعدتهم حتى يحققوا التكافؤ مع سائر الأعراق والطوائف في منطقة البلقان، مع الأخذ في الاعتبار تلك العلاقات التاريخية والروحية والثقافية التي تربطهم بالعالم الإسلامي.

المرفق الثالث

تقرير اجتماع فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بجامو وكشمير المنعقد بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ الموافق ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والمقدم إلى الاجتماع التنسيقى السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (مقر الأمم المتحدة - نيويورك) ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ م

أولاً:

عقد فريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بجامو وكشمير اجتماعاً في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ١٥ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ، الموافق ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لبحث الوضع في جامو وكشمير وانعكاساته الإقليمية والعالمية.

ثانياً:

ترأس الاجتماع معالي الدكتور عز الدين العراقي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وحضره ممثلو الدول الأعضاء في الفريق وهي: جمهورية باكستان الإسلامية والجمهورية التركية وجمهورية النيجر والمملكة العربية السعودية.

ثالثاً:

بعد مناقشة الموضوع والاستماع إلى الممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري، خلص الفريق إلى التوصيات التالية:

- ١ - تأكيد جميع القرارات الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية في مستوى القمة أو وزراء الخارجية فيما يتعلق بالحقوق الثابتة لشعب جامو وكشمير، بما في ذلك حق تقرير المصير بحرية تامة وتحت رعاية الأمم المتحدة.
- ٢ - مطالبة مجلس الأمن الدولي بتنفيذ قراراته المتخذة بشأن جامو وكشمير ابتداء من القرار ٤٧ لعام ١٩٤٨، والتي تمكن الشعب الكشميري من تقرير مستقبله من خلال استفتاء شعبي حر يتم تحت إشراف الأمم المتحدة.
- ٣ - مطالبة الهند بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بجامو وكشمير، والتي سبق للهند أن اعترفت بها.
- ٤ -حث الحكومة الهندية على الدخول في مفاوضات جادة مع الحكومة الباكستانية من أجل إيجاد حل سلمي لقضية جامو وكشمير في إطار قرارات مجلس الأمن واتفاقية سيملا.

- ٥ - مطالبة الأمانة العامة، بالتنسيق مع فريق الاتصال، من أجل تنظيم ملتقى دراسي بشأن هذه القضية يدعى له المهتمون والمتخصصون من كل العالم بغرض توفير مادة فكرية وإعلامية حول هذه القضية وتشجيع مبادرات الحوار بالنسبة لهذا الموضوع.
- ٦ - أعرب عن قلقه بشأن التوتر المتصاعد على خط المراقبة في جامو وكشمير، وشدد على ضرورة التحلي بأقصى درجة من ضبط النفس واجتناب التهديد بالقوة.
- ٧ - تكليف الأمين العام، بمتابعة إرسال بعثة تقصي الحقائق إلى جامو وكشمير وتعيين ممثل خاص له بشأن جامو وكشمير ومطالبة الحكومة الهندية بالموافقة على قيام هذه البعثة بزيارة لإقليم جامو وكشمير قصد تقصي الحقائق هناك.
- ٨ - مطالبة الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدراج موضوع حقوق الإنسان في جامو وكشمير على جدول أعمالها.
- ٩ - مطالبة الحكومة الهندية بالسماح لمنظمات حقوق الإنسان الدولية التوجه إلى جامو وكشمير والاطلاع عن كذب عما يدور في تلك المنطقة.
- ١٠ - مناشدة الدول الأعضاء وكل المؤسسات المالية الإسلامية بما فيها صندوق التضامن الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، تقديم المساعدات الإنسانية للكشميريين.
- ١١ - تكليف فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بجامو وكشمير بالاستمرار في عقد اجتماعاته على هامش اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي والجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان واللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان، قصد حشد التأييد الدولي لحقوق الإنسان الكشميري، والاستماع إلى وجهة نظر الممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري في هذه الاجتماعات.
- ١٢ - اعتماد مشروع الإعلان الخاص بجامو وكشمير.
- ١٣ - الإحاطة علماً بمذكرة الممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري.

نيويورك في: ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

المرفق الرابع

الإعلان الخاص بجامو وكشمير

إن الاجتماع التنسيقى السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك يوم ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ (١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ م)،

إذ يستذكر كافة القرارات الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك تلك الصادرة عن مجلس الأمن بشأن جامو وكشمير،

وإذ يشعر بالقلق العميق إزاء تصاعد عمليات القمع والانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان إزاء الشعب الكشميري بما في ذلك حرمانه من حقه الثابت في تقرير المصير،

وإذ يشعر ببالغ القلق إزاء مظاهر التوتر على خط المراقبة بكشمير، التي ازدادت خطرا بعد أن أصبحت منطقة جنوب آسيا منطقة نووية،

وإذ يلاحظ رفض الشعب الكشميري للانتخابات التي نظمتها الهند، كما تبين من خلال مقاطعته لتلك الانتخابات السنة الماضية،

وإذ يستذكر قرار مجلس الأمن رقم ١٢٢ (١٩٥٧) بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧، ورفض الشعب الكشميري القرار المزيّف الخاص بالحكم الذاتي والذي أصدره المجلس الحكومي السوري،

وإذ يأخذ علما بالمذكرة التي قدمها ممثلو الشعب الكشميري الحقيقيين،

وإذ يأخذ علما أيضا بتقرير لجنة الاتصال التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والخاصة بجامو وكشمير:

١ - يؤكد جميع القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن جامو وكشمير؛

٢ - يدعو إلى التوصل إلى حل سلمي لقضية جامو وكشمير طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واستنادا إلى اتفاق سيملا؛

٣ - يؤكد أيضا أن الانتخابات السورية لا يمكن أن تحل محل ممارسة الكشميريين الفعلية الحقّة والعادلة لحقهم في تقرير المصير تحت رعاية الأمم المتحدة كما أقرها مجلس الأمن؛

- ٤ - يهيب بالمجموعة الدولية بأن تتخذ الخطوات العملية اللازمة لحماية الحقوق الإنسانية للشعب الكشميري بما فيها حقه في تقرير المصير، ويشدد على أهمية المشاركة الدولية المستمرة لتسهيل التوصل إلى حل سلمي للتراع الكشميري؛
- ٥ - يؤيد جهود حكومة باكستان المستمرة والساعية إلى تحقيق حل سلمي للتراع الكشميري من خلال جميع الوسائل المتاحة بما فيها المحادثات الثنائية الجوهرية مع الهند، ويدعو إلى الإسراع باستئناف المحادثات الهادفة بين باكستان والهند دون أي شرط أو قيد؛
- ٦ - يرحب بالدعوة التي وجهها حزب APHC لإجراء محادثات ثلاثية للوصول إلى حل سلمي للتراع في جامو وكشمير طبقاً لقرارات مجلس الأمن؛
- ٧ - يشجب القيود التي فرضتها الهند على حق الأفراد في حرية التنقل فيما يتعلق بقيادة حزب APHC الممثلون الحقيقيون لشعب كشمير؛
- ٨ - يقرر أن يستمر فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي والخاص بجامو وكشمير في عقد اجتماعاته على هامش دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان، وكذلك على هامش الاجتماعات الوزارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

المرفق الخامس

مذكورة مرفوعة من الممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري إلى الاجتماع الوزاري لفريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بجامو وكشمير والمنعقد يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ م على هامش الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة

نحن ممثلي الشعب الكشميري المضطهد،

إذ نذكر بقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وقرارات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالهند وباكستان الصادرة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ التي تساند حق تقرير المصير لشعب جامو وكشمير،

وإذ نذكر أيضا بجميع القرارات المتعلقة بجامو وكشمير الصادرة عن مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري،

وإذ نرحب بالإعلان التاريخي الخاص الصادر عن الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي بشأن جامو وكشمير في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٧،

وإذ نرحب أيضا بتأكيد منظمة المؤتمر الإسلامي ودولها الأعضاء مجددا الوارد في إعلان قمة طهران بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ م، على العمل من أجل إيجاد حل عادل وسلمي لتزاع جامو وكشمير يتفق مع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، كما نرحب بتأييدها للحقوق الإنسانية الأساسية للشعب الكشميري، بما في ذلك حقه في تقرير المصير،

وإذ نعرب عن الامتنان العميق لمنظمة المؤتمر الإسلامي ولدولها الأعضاء لتأييدها الثابت لحق الكشميريين في تقرير المصير ولإدانتها لعمليات القمع والانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان التي تحدث في جامو وكشمير الواقعة تحت الاحتلال الهندي،

وإذ نرفض الجهود الهندية الرامية إلى فرض انتخابات مزيفة لأنها لن تكون بديلا لممارسة الشعب الكشميري حق تقرير المصير في حرية،

وإذ نرفض أيضا قرار الحكم الذاتي الخادع الذي أصدره مجلس الدولة العميل بشأن الحكم الذاتي المزيف لكشمير الواقع تحت الاحتلال الهندي،

وإذ نرفض رفضا قاطعا أي عرض هندي لإجراء محادثات بشأن مستقبل جامو وكشمير في إطار الدستور الهندي،

وإذ نؤكد ضرورة أن يتم أي اتفاق بشأن جامو وكشمير على أساس تطلعات الشعب الكشميري كما تضمنتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ نندد بالجزرة التي راح ضحيتها ٣٥ من المواطنين السيخ في مدينة سيتيسيتغورا في شهر آذار/مارس ٢٠٠٠، وكذلك المحاولات الهندية الرامية إلى إقحام مواطنين مسلمين أبرياء والزج بهم في هذا العمل الإجرامي ثم اغتيالهم على أيدي القوى الهندية في مواجهة مختلفة،

وإذ ندين أيضا عمليات الاغتيال التي تمت يومي ١ و ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٠ والتي راح ضحيتها أكثر من مائة مدني في كشمير الخاضعة لهيمنة الهند،

وإذ ندين رفض الحكومة الهندية المطالبة الداعية إلى إجراء تحقيق محايد حول المذابح التي جرت يوم ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ في مدينة بملجام، والتي كانت في الغالبية نتيجة لرصاص القوات الهندية،

وإذ نندد بالجهود التي تبذلها الهند قصد استغلال هذه الأحداث في حملتها الدعائية ضد النضال الكشميري لنيل الحرية، وضد باكستان،

وإذ ندين عدم جدية الهند وتآمره في المحادثات مع حزب المجاهدين،

وإذ نندد بتدمير وتدنيس الأماكن الإسلامية المقدسة في كشمير الواقعة تحت الاحتلال الهندي،

وإذ نعرب عن القلق العميق إزاء تصاعد التوتر في كشمير نتيجة للعمليات العسكرية والحشود الهندية على طول خط وقف إطلاق النار،

وإذ ندين القصف العشوائي غير المبرر عبر خط وقف إطلاق النار في آزاد كشمير على يد القوات الهندية المسلحة،

وإذ نؤيد جهود حكومة باكستان من أجل التوصل إلى حل سلمي لتزاع جامو وكشمير، آخذين في الاعتبار طموحات الشعب الكشميري من خلال كل الوسائل الممكنة بما فيه أي حوار جوهري وهادف مع حكومة الهند،

١ - نعقد العزم على أن:

(أ) يواصل شعب جامو وكشمير نضاله للحصول على حقه في تقرير المصير وهو حق مشروع أقرَّ به المجتمع الدولي؛

(ب) تمثل إرادة شعب جامو وكشمير، التي يتم التعبير عنها من خلال استفتاء حر ومحيد يجري تحت رعاية الأمم المتحدة، الأساس الوحيد لتسوية نزاع جامو وكشمير.

٢ - هيب بأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي القيام بـ:

(أ) توجيه نداء إلى الهند كي تقبل اقتراح باكستان بخصوص إجراء حوار جاد وهادف حول قضية جامو وكشمير الأساسية؛

(ب) الضغط على الحكومة الهندية لكي تمتنع عن تصعيد التوتر في جامو وكشمير، وتصعيده مع باكستان، عن طريق فرض عملية سياسية مزيفة، وتذكير الحكومة الهندية مرة أخرى بأن مجلس الأمن الدولي أكد بوضوح في القرارين ٩١ (١٩٥١) و ١٢٢ (١٩٥٧) "أن أي عمل تقوم به (الحكومة الهندية) أو تحاول القيام به لتحديد شكل (جامو وكشمير) في المستقبل وانتماءها لا يشكل حسماً للوضع؛"

(ج) الرفض التام للقرار المتعلق بالحكم الذاتي الصادر عن "مجلس الدولة" العميل لكشمير الواقعة تحت الاحتلال الهندي؛

(د) الرفض التام للانتخابات المزيفة في جامو وكشمير والتي قاطعها الشعب مقاطعة تامة؛

(هـ) مطالبة الهند بسحب قواتها المحتلة من جامو وكشمير، والوفاء بوعدها بإجراء انتخابات استفتاء حر وعادل في جامو وكشمير تحت إشراف الأمم المتحدة طبقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك قرارات لجنة الأمم المتحدة بشأن الهند وباكستان المؤرخة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩؛

(و) دعوة الهند إلى تنفيذ التزاماتها لضمان حل عاجل لقضية جامو وكشمير على أساس تطلعات الشعب الكشميري كما جاء في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

(ز) الضغط على الحكومة الهندية لوقف إرهاب الدولة، والامتناع عن أعمال القمع والإبادة التي ترقى إلى مستوى التطهير العرقي في جامو وكشمير، والكف عن مدهمة القرى والمناطق الحضرية الكشميرية، وسحب الجنود من البلدات والقرى في كشمير، واحترام المشاعر الدينية للشعب الكشميري؛

(ح) حث الحكومة الهندية على السماح بإجراء تحقيق دولي في المذبحة التي راح ضحيتها ٣٥ مواطناً من السيخ وما تلى ذلك من اغتالات طالت مدنيين مسلمين على أيدي قوات هندية في مواجهة مختلفة، بسبب ضلوعهم حسب الادعاء الهندي في المذبحة؛

(ط) **دعوة الهند إلى السماح بتحقيق محايد على يد طرف ثالث لتحديد المسؤولية** بخصوص عمليات الاغتيال التي راح ضحيتها مدنيون في كشمير المحتلة في سلسلة الهجمات التي تمت يومي ١ و ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٠؛

(ك) **دعوة الهند إلى قبول الطلب الذي تقدم به الممثلون الحقيقيون للشعب الكشميري لإجراء محادثات ثلاثية لحل قضية جامو وكشمير التي طال أمدها، طبقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن؛**

(ل) **مطالبة الهند إلغاء قانون القوات المسلحة (السلطات الخاصة) لعام ١٩٥٨، وقانون مناطق الاضطرابات في جامو وكشمير لعام ١٩٩٢ م وقانون الأمن العام في جامو وكشمير لعام ١٩٧٨** إذ أن هذه القوانين الباطشة تعطي قوات الأمن سلطات واسعة للاعتقال والحبس وانتهاك الحقوق الإنسانية بدون مساءلة؛

(م) **دعوة الهند أيضا إلى السماح لأبرز المنظمات المعنية بحقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة (Human Rights Watch) وغيرهما من منظمات حقوق الإنسان بغية مراقبة وضع حقوق الإنسان في جامو وكشمير وتوثيقه؛**

(ن) **حث منظمة الأمم المتحدة على اتخاذ الإجراءات اللازمة كي تقوم لجنة حقوق الإنسان بتعيين مقرر خاص عن شؤون جامو وكشمير؛**

(س) **إبلاغ الحكومة الهندية ثانية، استعداد المنظمة لإيفاد لجنة تقصي ووساطة إلى جامو وكشمير؛**

(ع) **تأييد الفكرة الداعية إلى إضفاء صفة (أشخاص متمتعين بحماية دولية) على قادة حزب مؤتمر الحرية الجامع لكافة الأحزاب، وكذلك المناضلين الكشميريين في سبيل حقوق الإنسان؛**

(ف) **التأكيد على ضرورة حماية وضمان حق الشعب الكشميري وقادة حزب مؤتمر الحرية في التمتع بحقهم العالمي في السفر بحرية؛**

(ص) **تقديم كل مساعدة إنسانية ممكنة إلى الشعب الكشميري المضطهد؛**

(ق) **تشجيع منظمة المؤتمر الإسلامي على أن تلعب دورا أكثر فعالية بما فيه تقديم المساعدة الإنسانية إلى الأرامل والأطفال الكشميريين؛**

(ر) **مناشدة الأمم المتحدة الإسراع بإجراء استفتاء شعبي في جامو وكشمير طبقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.**

٣ - ندعو الأمين العام إلى:

- (أ) الإسراع بتعيين ممثل خاص حول جامو وكشمير طبقا لقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي الصادرة عن مؤتمري وزراء الخارجية السادس والعشرين والسابع والعشرين المنعقدين بواغادوغو وكوالالمبور على التوالي، وبإيفاده للقيام بمهمة تقص للحقائق بكشمير؛
- (ب) تبليغ القرارات الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي بخصوص جامو وكشمير إلى الحكومة الهندية وإلى أمين عام منظمة الأمم المتحدة، وإلى حكومات مجموعة P-5، وإلى مجلس الأمن الدولي، إخطارا بما يشعر به العالم الإسلامي من قلق إزاء الوضع في جامو وكشمير، والتماسا لاضطلاعهم بدورهم في الوصول إلى حل للقضية؛
- (ج) وضع قضية كشمير على جدول أعمال الحوار بين منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الدولية والإقليمية مثل المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة.
- نناشد كافة دول وشعوب العالم المحبة للسلام تقديم المساعدة والعون إلى شعب جامو وكشمير في كفاحه لاكتساب حقه في تقرير المصير كما جاء في الوعود المتضمنة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.**

المرفق السادس

تقرير اجتماع لجنة منظمة المؤتمر الإسلامي المكلفة بمتابعة الوضع في أفغانستان المنعقد بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ الموافق لـ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. المقدم إلى الاجتماع التنسيق السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (مقر الأمم المتحدة - نيويورك) ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ - ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ م

أولاً:

اجتمعت لجنة منظمة المؤتمر الإسلامي المكلفة بمتابعة الوضع في أفغانستان في ١٥ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ، الموافق ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ م بمقر الأمم المتحدة بنيويورك لاستعراض التطورات في أفغانستان.

ثانياً :

ترأس الاجتماع نيابة عن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، سعادة السفير إبراهيم صالح البكر، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، وشاركت فيه الدول الأعضاء في اللجنة وهي: الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية باكستان الإسلامية والجمهورية التونسية وجمهورية غينيا.

ثالثاً:

بعد مناقشة آخر التطورات والمستجدات على الساحة الأفغانية، تبنت اللجنة التوصيات التالية:

- ١ - الترحيب بمبادرة فخامة الرئيس سيد محمد خاتمي رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، رئيس مؤتمر القمة الإسلامي الثامن، ومناشدة الأطراف الأفغانية التجاوب الكامل مع هذه المبادرة والسعي لتقريب وجهات نظرها كي تتكامل جهود منظمة المؤتمر الإسلامي، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة، بتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان.
- ٢ - مطالبة الفصائل الأفغانية بمواصلة ضبط النفس وعدم اللجوء إلى العمليات العسكرية، وذلك لإعطاء الفرصة للجهود السلمية كي تتواصل حتى يحل السلام الذي يرضيه الشعب الأفغاني بكل أعراقه وطوائفه ويحفظ لأفغانستان سيادتها وسلامة ووحدة أراضيها وحيادها المعروف تاريخياً.

- ٣ - مطالبة حركة طالبان وتحالف الشمال بالوقف الفوري للمعارك الجارية بينهما والتي نشبت في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وتنفيذ ما اتفق عليه أثناء الجولة الثانية من المحادثات بشأن الأسرى لما لهذا الإجراء الإنساني من أهمية في بناء الثقة.
- ٤ - تأكيد استحالة حل الأزمة الأفغانية بالطرق العسكرية وضرورة إقناع الفصائل الأفغانية بهذا المبدأ.
- ٥ - مناشدة جميع الدول المعنية بالشأن الأفغاني من داخل المنطقة وخارجها الكف عن كل ما من شأنه أن يطيل أمد استمرار الصراع في هذا البلد.
- ٦ - المطالبة بالمزيد من المساعدات الإنسانية لأفغانستان لمواجهة موجة الجفاف الخطيرة التي ضربتها، بالإضافة إلى الانعكاسات السلبية للحروب التي ظلت أفغانستان تعاني منها منذ أكثر من عشرين عاما.
- ٧ - الإحاطة علما بالتقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المكلف بتنسيق القضايا الإنسانية والخاص بالوضع الإنساني في أفغانستان.
- ٨ - مناشدة المجتمع الدولي المساعدة في موضوع اللاجئين الأفغان وتأمين عودتهم إلى بلادهم، وتوطين العائدين وتأهيلهم ليتمكنوا من المساهمة في إعادة بناء وطنهم.
- ٩ - المطالبة بتقديم المساعدات الفنية للقطاع الزراعي في أفغانستان لتمكين المزارعين الأفغان من إنتاج المحاصيل الزراعية المفيدة ومكافحة زراعة المخدرات.
- ١٠ - المطالبة بمتابعة جريمة اغتيال الدبلوماسيين الإيرانيين داخل مبنى البعثة الدبلوماسية الإيرانية في مزار شريف، وتقديم الجناة إلى المحاكمة.
- ١١ - تأكيد أن منظمة المؤتمر الإسلامي ماضية في إطار مبادرتها السلمية باتجاه تحقيق الحل السلمي في أفغانستان، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة.

المرفق السابع

تقرير اجتماع فريق عمل منظمة المؤتمر الإسلامي الخاص المفتوح العضوية المعني بإصلاح هيئة الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن الذي عقد بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ (الموافق ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠) المقدم إلى الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (مقر الأمم المتحدة - نيويورك) ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ - ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ م

١ - عقد فريق عمل منظمة المؤتمر الإسلامي الخاص المفتوح العضوية المعني بإصلاح هيئة الأمم المتحدة بما في ذلك توسيع عضوية مجلس الأمن، اجتماعاً على المستوى الوزاري في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ، الموافق ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ م.

٢ - ترأس الاجتماع سعادة السفير عزمي أغام، مندوب ماليزيا الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة، وشارك فيه ممثلو عدد من الدول الأعضاء.

٣ - انطلاقاً من القرار رقم ٤٠/٨ - س (ق.إ) الصادر عن القمة الإسلامية الثامنة التي عقدت في طهران (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧) والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية لوزراء الخارجية وآخرها القرار رقم ٤٧/٢٧ - س الصادر عن المؤتمر الإسلامي السابع والعشرين الذي عقد في كوالالمبور (حزيران/يونيه ٢٠٠٠)، ناقش الاجتماع مسألة إصلاح هيئة الأمم المتحدة بما في ذلك توسيع عضوية مجلس الأمن، وعرض التحديات التي تواجه المنظمة الدولية في الألفية الثالثة وتأثيرها على المجموعة الدولية عامة وعلى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خاصة، أخذاً في عين الاعتبار القرارات الصادرة بهذا الشأن عن منظمة الوحدة الأفريقية وقمة دول عدم الانحياز وكذا البيانات الصادرة عن المجموعات الإقليمية المختلفة في منظمة الأمم المتحدة.

٤ - بعد أن ناقش الاجتماع أساليب عمل المنظمة ومجلس الأمن، خلص الفريق إلى التوصيات التالية:

(أ) تأكيد تأييد المجموعة الإسلامية قرار الجمعية العامة ٥٣/٣٠ بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الذي يحتاج إلى تصويت إيجابي لثلاثي

- أعضاء الجمعية العامة لإصدار أي قرار بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن والأمور المتعلقة بذلك.
- (ب) اعتبار إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه، بما في ذلك مسألة حق النقض (الفيتو) جزءاً لا يتجزأ من عملية مشتركة مع الأخذ في الحسبان مسألة مساواة الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل.
- (ج) تأكيد الموقف المبدئي للمنظمة المتمثل في أن أية جهود ترمي لإعادة هيكلة مجلس الأمن يجب أن تبذل بطريقة تحقق اتفاقاً عاماً بشأن هذه المسألة دون إخضاع هذه العملية لأي إطار زمني مفروض عليها.
- (د) تكليف فريق العمل الخاص المفتوح العضوية المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي بمواصلة اجتماعاته في نيويورك بغية ملائمة مواقف الدول الأعضاء وتنسيقها في جميع الجوانب المتعلقة بهذه المسألة.
- (هـ) بحث المصادقة على المشروع المرفق للإعلان بشأن إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن.

المرفق الثامن

إعلان بشأن إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن

نحن، وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، المجتمعين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ الموافق ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

إذ نؤكد أهمية العمليات الجارية الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن،

وإذ ندرك أن أي إصلاح للأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، يجب أن تتم وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ نؤكد ضرورة إصلاح مجلس الأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه لكي يعكس الواقع السياسي الراهن في العلاقات الدولية ولتلبية حاجة البلدان النامية إلى تعزيز تمثيلها بالإضافة إلى ضرورة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وإجراءاته بشكل ملحوظ، بغية إعطاء المزيد من الشفافية لعملية صنع القرار الدولي،

وإذ نؤكد أيضا أن أي إصلاح لمجلس الأمن وتوسيع عضويته يجب أن يتفق مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وفي التوزيع الجغرافي العادل،

وإذ نذكر بالقرار رقم ٨/٤٠ - س (ق.أ) الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في طهران في ديسمبر ١٩٩٧، بشأن إصلاح الأمم المتحدة بما في ذلك توسيع عضوية مجلس الأمن وإصلاحه والإعلانات السابقة الصادرة عن الاجتماعات التنسيقية السنوية لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في نيويورك في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وفي أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩،

وإذ نذكر أيضا بالفقرات من (٦٤) إلى (٧٥) من الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز التي عقدت بمدينة ديربان في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وكذلك الفقرات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن في الإعلان الذي أقرته الدورة الثانية والثلاثون لقمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في هراري في حزيران/يونيه ١٩٩٧، وورقة عمل المجموعة العربية التي أقرها وزراء خارجية الدول العربية بنيويورك في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧:

١ - ندعو إلى القيام بإصلاح شامل لمجلس الأمن في جميع أوجهه بحيث يصبح أكبر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية ومسؤولية؛

- ٢ - تؤكد أن للدول الأعضاء مصلحة مباشرة وحيوية في عملية إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن؛
- ٣ - نرحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠/٥٣ الصادر في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ والذي يقضي بأن أي قرار بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة العضوية والأمور المتعلقة بذلك يتطلب التصويت الإيجابي لثلاثي أعضاء الجمعية العامة على الأقل؛
- ٤ - تؤكد مجدداً ضرورة اعتبار إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته، بما في ذلك حق النقض (الفيتو)، جزءاً لا يتجزأ من عملية مشتركة، مع الأخذ في الاعتبار مبدأ مساواة الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل؛
- ٥ - تؤكد مجدداً أيضاً أن لا تكون الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة مجلس الأمن خاضعة لأي إطار زمني مفروض عليها وأن تبذل كل الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق عام بشأن هذه المسألة؛
- ٦ - تؤكد أن فريق العمل المفتوح العضوية المنبثق عن الجمعية العامة للأمم المتحدة هو الوعاء المناسب لمواصلة الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن على أساس قرار الجمعية العامة رقم ٤٨/٢٦؛
- ٧ - تؤكد مجدداً عزم الدول الأعضاء على الاستمرار في الإسهام الفاعل والبناء في المناقشة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته على أساس الإعلانات والبيانات المذكورة آنفاً؛
- ٨ - نطلب من الفريق العمل الخاص المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي والمعني بإصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن بمقر الأمم المتحدة في نيويورك أن يواصل بانتظام تبادل الآراء وتنسيق الجهود بغية الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء وتمكينها من تقديم مساهمات لا غنى عنها في عملية إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن.

المرفق التاسع

تقرير اجتماع فريق الاتصال المعني بسيراليون التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ الموافق ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ م المقدم إلى الاجتماع التنسيقى السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (مقر الأمم المتحدة - نيويورك) في ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ، الموافق ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ م

عقد فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بسيراليون، والذي أنشئ بموجب القرار رقم ٢٧/٥١ - س الصادر عن الدورة السابعة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية الذي انعقد في كوالالمبور بماليزيا، اجتماعاً في نيويورك بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ (١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠) لبحث تطور الأوضاع في سيراليون.

ترأس الاجتماع السيد داتو حامد البار وزير خارجية ماليزيا، رئيس الدورة السابعة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، وحضره أعضاء الفريق وهم: ماليزيا، جمهورية نيجيريا الاتحادية، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جمهورية مصر العربية، جمهورية غينيا، دولة الكويت، المملكة العربية السعودية والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر بالإضافة إلى ممثل لحكومة سيراليون.

استمع فريق الاتصال إلى العرض المقدم من ممثل حكومة سيراليون بشأن آخر تطورات الأوضاع في سيراليون واعتمد التوصيات التالية:

١ - **دعم** حكومة سيراليون في نهجها المتمثل في مواصلة الأعمال السياسية والعسكرية في آن واحد بغية التوصل إلى حل للأزمة.

٢ - **تأييد** القرار المتخذ من حكومة سيراليون لبحث اتفاقية لومي والإشادة برغبة هذه الحكومة في وقف إطلاق النار بشرط أن تكف الجبهة الثورية المتحدة عن هجماتها ضد القوات الحكومية والقوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة، وأن تنسحب إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل وقف إطلاق النار في شهر أيار/مايو ١٩٩٩ ومن مناطق الماس وتطلق سراح موظفي البعثة الأمنية الذين لا يزالون تحت قبضتها وأن تطبق أحكام اتفاقية لومي المتعلقة بالقضايا الأمنية.

٣ - **دعم** الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من خلال بعثة الأمم المتحدة من أجل المساعدة في عودة السلام والاستقرار إلى سيراليون وتمكين الحكومة الشرعية من إعادة فرض

سلطانها على جميع أنحاء البلاد والإشادة بالدور الذي تقوم به المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في البحث عن حل دائم للصراع هناك.

- ٤ - دعم قرار مجلس الأمن القاضي بزيادة عدد قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (UNAMSIL)، ودعوة جميع الدول إلى المساهمة في هذه البعثة وتقديم العون لها.
- ٥ - إدانة انتهاكات الجبهة الثورية المتحدة لأحكام وقف إطلاق النار المتضمنة في اتفاقية لومي.

- ٦ - إدانة الهجمات ضد قوات البعثة الأمنية والقوات الأخرى المنتشرة في سيراليون لكي يتسنى إعادة السلام إلى البلاد وتوفير الأمن للسكان المدنيين.

- ٧ - تأييد إقامة محكمة خاصة لمحاكمة جرائم الإبادة والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وانتهاكات القانون الدولي وأي عمل آخر مخالف للقوانين الوطنية في سيراليون.

- ٨ - مناشدة الدول الأعضاء زيادة معوناتها لحكومة سيراليون والطلب منها التعجيل بإنشاء صندوق إعادة إعمار سيراليون على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي وذلك وفقا للتوصية الصادرة عن الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في نيويورك.

- ٩ - تقديم هذا التقرير إلى الاجتماع السنوي التنسيقي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي للنظر فيه واتخاذ ما يراه مناسبا بشأنه.

المرفق العاشر

الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (مقر الأمم المتحدة - نيويورك) ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ - الموافق ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ م

إعلان القدس الشريف

نيويورك ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

استعرض الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٢١ هـ الموافق لـ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الوضع بخصوص قضية فلسطين والقدس الشريف وعملية السلام في الشرق الأوسط، موليا إياها كل الاهتمام كقضايا ملحة وبالغة الخطورة. وفي هذا الإطار فقد صادق الاجتماع على تقرير اللجنة الخاصة بفلسطين معربا عن تقديره لرئيس لجنة القدس وأعضائها لجهودهم المستمرة لحماية الحقوق الفلسطينية والعربية والإسلامية في المدينة المقدسة، ومؤكدا أيضا الموقف الواضح الذي اعتمدته اللجنة في اجتماعها الأخير بأغادير بالملكة المغربية الذي حضره العديد من الشخصيات الدينية الإسلامية والمسيحية في المدينة المقدسة.

كما جدد الوزراء تمسكهم ببناء القدس الصادر عن الدورة الوزارية السابعة والعشرين المنعقدة في كوالالمبور.

وسجل الاجتماع ببالغ القلق التعنت الإسرائيلي على المسار الفلسطيني الإسرائيلي في عملية السلام، وأكدوا من جديد على ضرورة الالتزام الكامل بأسس عملية السلام وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني، بما فيه حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وفي ممارسة سيادته على أماكنه المقدسة بما في ذلك الحرم الشريف. وفي هذا السياق، فقد أعرب الوزراء عن مساندتهم للموقف الفلسطيني المتمسك بهذه الحقوق، وأكدوا من جديد رفضهم لأي محاولة تهدد إلى الانتقاص من السيادة الفلسطينية على مدينة القدس الشريف.

كذلك أكد الوزراء مكانة القدس الشريف المركزية بصفتها أولى القبلتين وثالث الحرمين، بالنسبة للدول الإسلامية وللأمة الإسلامية جمعاء، وبخاصة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة، وفي مقدمتها الحرم الشريف، كما أكدوا تمسكهم بالحقوق الإسلامية وضرورة عدم إقدام أي طرف بالمساس بتلك الحقوق.

وأكد الوزراء أيضا انسحاب قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) على القدس الشرقية المحتلة وأهمية إسراع إسرائيل بالانسحاب الكامل منها، كما أكدوا احترام الدين الإسلامي للديانات التوحيدية الأخرى ولجميع المؤمنين ولحقوقهم في حرية الرأي وحرية الدخول إلى المدينة المقدسة والتعبد بها.

المرفق الحادي عشر

إعلان الاجتماع التنسيقى السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامى الذى عقد على هامش الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

خلال الاجتماع التنسيقى السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامى الذى عقد بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أحاط معالي الدكتور علوي شهاب وزير خارجية جمهورية إندونيسيا الاجتماع علما بـ "آخر التطورات في إيست نوساتينغارا (تيمور الغربية)" وقد كان هذا العرض مهما جدا لأصحاب المعالي وزراء الخارجية، إذ أتاح لهم فرصة الاطلاع على الوضع الراهن في إقليم إيست نوساتينغارا بإندونيسيا فيما يتعلق باللاجئين في تيمور الشرقية وبالإجراءات العادلة والملموسة التي اتخذتها حكومة اندونيسيا على إثر الحادث الذى شهدته مدينة أتامبوا يوم ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وبناء على ذلك، فإن وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامى:

- أ - أخذوا علما مع التقدير بالإجراءات العاجلة التي اتخذتها حكومة اندونيسيا لمواجهة جميع التطورات وذلك باتخاذ تدابير متناسقة مع قرار مجلس الأمن رقم ١٣١٩ (٢٠٠٠) الصادر في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.
- ب - أعربوا عن تأييدهم للجهود التي تبذلها حكومة إندونيسيا من أجل عودة النظام والحياة الطبيعية في المناطق المتضررة وذلك بنشر فوجين من القوات المسلحة وفوج من قوة الشرطة بغية توفير السلم والأمن.
- ج - رحبوا بالتدابير التي اتخذتها حكومة إندونيسيا من خلال إفاد بعثة لتقصي الحقائق ذات مستوى عال مكونة من رئيس مجلس الوزراء وكبار الموظفين.
- د - رحبوا أيضا بنية الحكومة الإندونيسية توجيه الدعوة إلى سفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن المعتمدين في جاكارتا للقيام بزيارة إلى أتامبوا بغية الاطلاع عن كثب على الأوضاع الجارية.
- هـ - أخذوا علما بالجهود التي تبذلها إندونيسيا لتوفير المساعدات الإنسانية الطارئة للاجئين من تيمور الشرقية في ظل غياب الوكالات الإنسانية الدولية.
- و - وجهوا نداء إلى المجتمع الدولي لمد اللاجئين من تيمور الشرقية بالمساعدات التي هم في أمس الحاجة إليها بغية التخفيف من معاناتهم المتزايدة.
- ز - قرروا إبقاء هذا البند على جدول أعمالهم إلى أن ينتهي هذا الوضع الذى يشغل بال إندونيسيا.